

مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية

من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة

إعداد

مي فتحي حسين أبو عصبه

إشراف

الدكتور عبد الناصر القدومي

و

الدكتور عبد عساف

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، إضافة إلى تحديد أثر المتغيرات: (النوع، والتخصص، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمحافظة) بالنسبة للمعلمين المهنيين، وأثر المتغيرات (النوع، والصف، والفرع المهني والمحافظة) بالنسبة للطلبة على تحديد درجة مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية.

ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المعلمين المهنيين قوامها (132) معلماً/ ومعلمة تشكل (48.5%) من المجتمع الأصلي، وعلى عينة عشوائية طبقية من الطلبة في المدارس الثانوية المهنية قوامها (479) طالباً/وطالبة تشكل (9.4%) من المجتمع الأصلي، وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانتين، الأولى تتعلق بالمعلمين المهنيين مكونة من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات لقياس المشكلات المتوافرة وهي: (مجال الإدارة والتنظيم، ومجال النمو المهني للمعلمين، ومجال المناهج والخطط الدراسية، ومجال تمويل قطاع التعليم المهني، ومجال الإمكانيات والتجهيزات، ومجال نظرة المجتمع للتعليم المهني)، أما الاستبانة الثانية فتتعلق بالطلبة في المدارس المهنية مكونة من (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي (مجال الإدارة والتنظيم، مجال النمو المهني للمعلمين، ومجال الإمكانيات والتجهيزات، ومجال المناهج والخطط الدراسية ومجال نظرة المجتمع للتعليم المهني)، وقد بلغ الثبات الكلي للأداة المتعلقة بالمعلمين المهنيين باستخدام معادلة كرونباخ ألفا إلى (0.85) وهو معامل عال يفي بأغراض الدراسة، ووصل الثبات الكلي للأداة المتعلقة بالطلبة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا إلى (0.83) وهو أيضاً معامل عال يفي بأغراض الدراسة.

وقد تم معالجة البيانات احصائياً باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شففيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين المهنيين كانت كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية (72%)، وكان مجال تمويل قطاع التعليم المهني في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (81%)، بينما كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (61%).

- أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر الطلبة كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية (58%)، وكان مجال الإمكانيات والتجهيزات في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها (66%) في حين كان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (49%).

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) من حيث مشكلات التعليم المهني في المدارس المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين يعزى لمتغيرات النوع، وسنوات الخبرة، والمحافظة، بينما كانت الفروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح البكالوريوس، وكانت الفروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير التخصص ولصالح الصناعي على كل من الاقتصاد المنزلي والفندقي ولصالح الزراعي على كل من الاقتصاد المنزلي والفندقي ولصالح التجاري على كل من الاقتصاد المنزلي والفندقي.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) من حيث مشكلات التعليم المهني في المدارس المهنية الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة في المدارس المهنية يعزى لمتغيري النوع، والصف، بينما كانت الفروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير الفرع المهني ولصالح

الزراعي على كل من الصناعي والفندقي والاقتصاد المنزلي، ولصالح التجاري على كل من الصناعي والفندقي، والاقتصاد المنزلي ولصالح الصناعي على كل من الاقتصاد المنزلي والفندقي، وكانت الفروق دالة احصائياً تبعاً لمتغير المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وكانت الفروق لصالح الضفة الغربية.

وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها أوصت الباحثة بعدة توصيات أهمها:

- ضرورة تطوير نظام التعليم المهني من خلال خطط وطنية تتبنى سياسات تطويرية من قبل كافة الجهات المعنية تشمل الإدارة والمناهج والمعلمين.
- ضرورة اعتماد معايير مهنية تعكس متطلبات السوق المحلي من جهة، وتتوافق والمعايير الدولية من جهة أخرى، وتطوير آليات تضمن وتضبط الجودة في نظام التعليم المهني.
- ضرورة إجراء مسوحات دورية كافية لسوق العمل وحاجاته من المهارات في التخصصات والمجالات المهنية المختلفة، ومتابعة الخريجين.
- ضرورة إرساء شراكة فاعلة مع القطاع الخاص لتمويل طلاب التعليم المهني وتدريبهم.
- ضرورة إعداد برامج للتوعية المهنية وتحسين نظرة المجتمع للتعليم المهني.